

INFCIRC/1286
9 أيار/مايو 2025

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الوكالة

- 1- في 28 آذار/مارس 2025، تلقت الأمانة مذكرة شفوية مشفوعة بملحق من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الوكالة.
- 2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيه المذكرة الشفوية وملحقها لتطَّلَع عليهما جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لأوكرانيا
لدى المنظمات الدولية
في فيينا

الرقم 4131/35-197-36587

تهدي البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرفها أن تحيل طيه التعليق المؤرخ 28 آذار/مارس 2025 الوارد من المفتشية الحكومية الأوكرانية للرقابة النووية بشأن نشر معلومات عن نوايا نقل وحدات القوى في محطة زابوريجيا للقوى النووية من الحالة دون الحرجة إلى ظروف إنتاج الطاقة الكهربائية.

وترجو البعثة الدائمة من أمانة الوكالة أن تعمّم هذه المذكرة الشفوية في شكل نشرة إعلامية على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتغتتم البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

الملحق: صفحة واحدة.

فيينا، 28 آذار/مارس 2025

[الختم]

أمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

**تعليق المفتشية الحكومية الأوكرانية للرقابة النووية
بشأن نشر معلومات عن نوايا نقل وحدات القوى في محطة زابوريجيا للقوى النووية من الحالة دون الحرجة
إلى ظروف إنتاج الطاقة الكهربائية**

28 آذار/مارس 2025

فيما يتعلق بما نُشر حديثاً من معلومات وتقييمات مختلفة وبيانات بشأن إمكانية نقل وحدات القوى في محطة زابوريجيا للقوى النووية من الحالة دون الحرجة إلى ظروف إنتاج الطاقة الكهربائية، تنفيذ المفتشية الحكومية الأوكرانية للرقابة النووية بما يلي.

حتى تاريخ اليوم، لا تزال جميع وحدات القوى الست في محطة زابوريجيا للقوى النووية التي تشغلها الشركة الوطنية لتوليد الطاقة النووية "إينرغواتوم" (المشار إليها فيما يلي باسم "محطة زابوريجيا") في حالة الإغلاق البارد نتيجة لمصادرتها بالقوة العسكرية في آذار/مارس 2022، وهي مصادرة تلاها الاستيلاء غير المشروع على تلك الوحدات من جانب سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويتعارض هذا العمل غير المسبوق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، ومبادئ الأمان الأساسية الصادرة عن الوكالة، ويجعل تشغيل مرفق نووي للأغراض السلمية بأمان أمراً مستحيلاً بسبب عدم توافر ما يلي:

- بالوعة حرارة نهائية؛
- إمدادات مياه موثوق بها؛
- إمدادات كهرباء مستقرة من خارج الموقع؛
- صيانة تقنية ملائمة؛
- موظفون مؤهلون حاصلون على الدورات التدريبية والتراخيص اللازمة لتشغيل تلك المرافق النووية؛
- بنية أساسية للتأهب والتصدي للطوارئ؛
- نظام للإنذار المبكر والرصد الإشعاعي في منطقة المراقبة؛
- مسؤولية مدنية من جانب إدارة الاحتلال عن الأضرار النووية.

وبدلاً من ذلك، لا يزال موظفو محطة زابوريجيا يخضعون بصورة مستمرة للضغوط والمراقبة من جانب عناصر الجيش الذين أقاموا مواقع لإطلاق النار في المحطة، وخبزوا الذخائر في المباني والمنشآت، وزرعوا الألغام في المناطق المجاورة. وعلى الرغم من قرارات المؤتمر العام للوكالة ومجلس محافظي الوكالة، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تواصل قوات الاحتلال استخدام محطة زابوريجيا التي تم الاستيلاء عليها كقاعدة عسكرية.

ولا يمكن إدخال أي تغييرات على شروط الترخيص لتشغيل وحدات القوى في محطة زابوريجيا إلا بعد إنهاء الاحتلال، ونزع الأسلحة، وإزالة الألغام، والتحقق الشامل من أمان جميع نُظم المحطة وهيكلها ومكوناتها، وبعد إعادة المحطة تحت السيطرة الكاملة للجهة المشغلة الشرعية، وهي الشركة الوطنية لتوليد الطاقة النووية "إينرغواتوم"، واضطلاع الهيئة الرقابية الشرعية، وهي المفتشية الحكومية الأوكرانية للرقابة النووية، بأعمال الإشراف.

وأي بيانات أو تعليقات بشأن نوايا أو أساليب "إعادة تشغيل" وحدات القوى في ظل الظروف الراهنة هي استفزازية وقائمة على التكهنات، ولا صلة لها بمسألة الأمان النووي في المنطقة الأوروبية. ويجوز للوكالة، بموجب نظامها الأساسي، أن تقدّم التوصيات وأن تواصل رصد حالة الأمان في محطة زابوريجيا، ولكن جميع القرارات المتعلقة بإصدار التراخيص للمنشآت النووية تظل من مسؤولية السلطات الوطنية الشرعية في الدول الأعضاء.

وفيما يخص محطة زابوريجيا، فإن السلطات الحكومية في أوكرانيا هي السلطات الإدارية والرقابية الشرعية المعنية وستبقى كذلك.